

كلمة التحرير

الأندية الشبابية والتعليم

في ورشة عمل عقدها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٥/١١/٨، في مقره بمدينة رام الله، حاول المركز فحص دور الأندية الشبابية والثقافية والرياضية في فلسطين في تنشيط الثقافة والتعليم في البلاد، ودفع تلك الأندية لجعل قضية التعليم قضية من قضاياها.

في ورشة العمل المذكورة استمع المركز إلى النقاشات التي دارت حول هموم هذه الأندية، وعلاقتها بوزارة الشباب والرياضة أمام ممثلين عن هذه الوزارة، واكتشف المركز أن تلك الأندية غارقة في العديد من الإشكاليات التي تجعل من قضية الاهتمام بالثقافة والعلوم والفنون تقع في ذيل قائمة اهتماماتها.

في دول العالم، بما في ذلك دول عربية مجاورة، تلعب الأندية الشبيهة دوراً بارزاً في إحداث حراك ثقافي وفني، وقبله استقطاب لقوى المجتمع، ما يجعلها تتنافس على استقطاب تلك القوى من خلال برامجها وأنشطتها المتعددة، أما عندنا فقد ارتبطت تلك الأندية، في جزء كبير منها، بالكرة فقط، مما جعلها تستقطب هواتها فقط.

نحن بالتأكيد لا نقلل من أهمية هذا الجانب الأنشطة الرياضية. في برامج تلك الأندية كون أعداد كبيرة من الفئات الشبابية يستهوونها، ولكننا أيضاً نرى دوراً أكبر وأوسع لهذه الأندية، أي المشاركة في النشاطات المجتمعية الأخرى، الثقافية والفنية والتعليمية والسياسية.

من خلال ورشة العمل المذكورة اكتشفنا الحاجة الملحة لدعم برامج تلك الأندية، ومساعدتها في إعادة صياغة برامجها، وبالتالي مساعدة هذه الأندية على تنفيذها، مادياً ومعنوياً. ونظن أن الوزارة المعنية استمعت إلى تلك الشكاوى.

بالتعاون مع الممثلة الإيرلندية في فلسطين

In cooperation with Irish Representative Office

المحتويات

- ✕ انتشار عدوى الاعتداءات على المؤسسات التعليمية
- ✕ الطالب الفلسطيني يصرخ
- ✕ مجلس نقابة العاملين يحذر من الحلول الترقيعية
- ✕ نقص في الغرف الدراسية في مدارس سلوان
- ✕ الدافعية والتشويق في غرفة الصف
- ✕ العدد الجديد من فصلية (تسامح)
- ✕ الكتل الطلابية في جامعة "بيرزيت" تعلق الدوام الجامعي احتجاجاً على اعتقال عدد من طلبتها
- ✕ من يحمي جامعة الأزهر
- ✕ هل يعيد رأس المال صياغة التعليم؟
- ✕ الفضاء الديني .. نظرة إسلامية
- ✕ آخر المشوار



هيئة التحرير

- سميح محسن
- علي خليل حمد
- علياء العسالي
- بدوية السامري
- زياد عثمان

الأراء الواردة في المقالات لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



تعليم حر

نشرة متخصصة
يصدرها مركز
رام الله لدراسات
حقوق الإنسان
تعنى بالحقوق
التعليمية في
فلسطين

انتشار عدوى الاعتداءات على المؤسسات التعليمية... لغة الإدانة لا تكفي !!

R C H R S

كان أول شهرين في العام الدراسي الحالي "حافلين" بالاعتداءات العنيفة على المؤسسات التعليمية، المدارس والجامعات، في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء. وفي هذا العدد من نشرة "تعليم حر" سيلحظ القارئ الكريم وجود مجموعة من الأخبار والتقارير حول تلك الاعتداءات، وبيانات الإدانة والاستنكار لها. كما وسيلحظ توزع تلك الاعتداءات على المدارس والجامعات، وعلى العديد من محافظات الوطن.

أصبح الحديث عن العنف في المؤسسات التعليمية الفلسطينية حديثاً مكرراً، ويبدو أنه "ممجوج"!! أيضاً بسبب هذا التكرار، لكن الأحداث تعيد فرضه مجدداً ومجدداً، إلى درجة يبدو عندها الكاتب محتاراً بين القفز على هذه الأحداث وتجاهلها كونه قد لا يجد ما يضيفه، وبين تكرار الكتابة عنها، وتكرار لغة الاستنكار والإدانات والمطالبات والمناشدات للكف عن الاستمرار في تلك الاعتداءات.

أن "يدافعوا" عن ادعاءاتهم تلك!!
· إذ كيف يفاخر شخص بإنجاز ما، وفي نفس الوقت يشوه صورته بيديه!!
· واذ كيف يتحدث الفلسطينيون عن مقاومة الاحتلال، وفي نفس الوقت يشهرون بعض هذا السلاح في وجه مؤسسات التعليم!!
· واذ كيف يتحدث الفلسطينيون عن جرائم الاعتداءات الإسرائيلية على المؤسسات التعليمية ويطالبون نجدة العالم لحمايتها من تلك الجرائم، وفي نفس الوقت يعتدون هم عليها!!
وهناك عشرات الأسئلة التي تحمل تناقضها بين ثناياها في هذا المضمار.

ونؤكد هنا مرة أخرى أننا لا نضيف شيئاً إذا طالبنا بتضافر الجهود لأجل حماية المؤسسات التعليمية في بلادنا من الاعتداء عليها، وتشويه صورتها وصورتنا أمام العالم. أو طالبنا بتقديم المعتدين عليها للعدالة وردعهم. أو خاطبنا العقل وخاطبنا الضمير بتحكيم نفسه، أو العاطفة لاستدراها.

إن لغة الإدانة لم تعد تكفي، ولو كان الأمر غير ذلك لتوقفت تلك الاعتداءات منذ زمن بعيد، وإنما المطلوب وقفة جادة وحقيقية، والبحث عن صيغة جديدة، ووسائل حماية جديدة للمؤسسات التعليمية. ويبدو أن المطالبة بصياغة وثيقة شرف فلسطينية حول حماية المؤسسات التعليمية، والحفاظ على قدسية هذه المؤسسات من المساس بها، أصبحت متأخرة، ورغم ذلك فإننا ندعو إليها اليوم، وذلك على قاعدة أن نبدأ متأخرين أفضل من أن لا نبدأ.

وكفى!!!

هيئة التحرير

الافتتاحية

INTRODUCTION

وفي هذا المضمار، لن تكون هناك إضافة في القول أن ظاهرة العنف في المؤسسات التعليمية الفلسطينية، والاستقواء على تلك المؤسسات والعاملين فيها والقائمين على إدارتها بعناصر من خارجها، هي جزء من ظاهرة عامة أصبحت مستشرية في المجتمع الفلسطيني. ولا إضافة في القول أن مسؤولية الوقوف في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة والمدمرة تقع على عاتق الجميع، إلا أن هناك تراتبية في تحمل المسؤولية، حيث لا يجوز أن نساوي بالمسؤولية بين السلطات المكلفة بإنفاذ القانون وبين منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال:؛ أي بين المؤسسات الحكومية وبين المؤسسات الأهلية. إلا أن ذلك لا يعني، بأي حال من الأحوال، أن مؤسسات الدولة الرسمية هي فقط المسؤولة عن التصدي لظاهرة العنف ضد المؤسسات التعليمية.

عند متابعة تفاصيل تلك الاعتداءات، وفي جزء كبير منها، نلاحظ أن مقترفيها إما هم من المحسوبين على الأجهزة الرسمية، أو من المحسوبين على قوى المقاومة، وبخاصة في الحالات التي يتم الاستقواء بها بعناصر خارجية، كما حدث في جامعة الأزهر. على سبيل المثال.. وهنا تثار أسئلة جدية حول دور هذه الأجهزة الرسمية المكلفة بإنفاذ القانون في تطبيق القانون أو في خرقه. كما وتثار أسئلة مشابهة حول دور سلاح المقاومة بين توجيهه إلى خدمة معركة التحرر الوطني، أو إلى إشهاره في وجه رئيس جامعة في قطاع غزة، أو مدير مدرسة في الضفة الغربية.

في خضم هذا الواقع المرير، علينا أن نتذكر التناقض الذي أصبح الفلسطينيون يعيشون فيه، وأن ندقق جيداً في الصورة الخاصة بقضية التعليم.

· ففي حين كان الفلسطينيون يفاخرون بأنهم من أكثر الشعوب العربية تعليماً، أصبح عليهم اليوم

الطالب الفلسطيني يصرخ

سماح شاهين . غزة

السليمة لحمل الحقيبية، فالحمل الخاطئ لها يمكن أن يؤدي إلى مشاكل صحية عديدة، أهمها احتمال تعرض الطفل على المدى الطويل لانحناء العمود الفقري.. وهي من الحالات الشائعة بين الأطفال قبل سن المراهقة، وبالتحديد قبل سن الثامنة عند الفتيات والعاشره عند الأولاد. وانحناءات العمود الفقري تظهر أكثر بين الفتيات في المرحلة المبكرة من العمر وذلك نطالب بإلحاح بتخفيف وزن الحقيبية بحيث يحملها الطالب على كتفيه معاً حتى تتركز على منتصف الظهر من الخلف... وبحيث يكون محور الثقل الرئيس للحقيبية متوازناً مع ثقل الجسم.

يؤكد المعنيون في ذلك إلى أنه في كثير من الأحيان نجد الطفل يستصعب هذه الطريقة في حمل الحقيبية فيعلقها على أحد كتفيه وبالتدريج يعتاد حملها بهذه الطريقة الخاطئة فيصبح أكثر تعرضاً لمشاكل انحناء العمود الفقري وقد يعاني من آلام الظهر خصوصاً إذا كان يجلس لساعات طويلة بأوضاع خاطئة لاستذكار دروسه المنزلية وهناك محاولات عديدة وبدائل كثيرة لمواجهة هذه المشكلة، ومنها. على سبيل المثال . تقسيم الكتب المدرسية إلى جزئين بحيث لا يضطر الطالب إلى حمل الكتاب كاملاً بل علينا تحديد الجزء المراد دراسته خلال كل شهر بالنسبة للجدول، فبدلاً من حمل سبع دفاتر لكل مادة كمادتي اللغة الإنجليزية والعربية، نحمله عدداً أقل، وهذه الحال تنطبق على باقي المواد، وأعتقد أن هذا وحده يكفي لتخفيف وزن الحقيبية بشكل كبير.

وفي نهاية مقالي أتمنى أن تكون مشكلة طلابنا على سلم الأولويات لأن مشكلة الحقيبية المدرسية لا تحظى بالاهتمام لأسباب مجهولة.. ولأنها أصبحت مشكلة كل عام دراسي.

ويبقى السؤال هنا هل في العام المقبل سيكون حل لهذه المشكلة في مدارسنا الفلسطينية أم سنعيد الكتابة في نفس الموضوع؟

مشهد غريب يتكرر كل عام، بل يزداد عاماً بعد عام، برغم تحذيرات الأطباء وشكاوى الآباء والأبناء. إنه مشهد الأطفال الصغار وهم يحملون حقائبهم المدرسية التي تقصم الظهر، وتجعل الأكتاف منحنية تحت وطأة حملهم الثقيل للحقيبية التي يزيد ثقلها عن عشرة كيلوجرامات، وفي أحيان تزيد عن وزن الطفل الذي يحملها.

فالسؤال هنا هل أصبحت الحقيبية المدرسية مشكلة مزمنة لا يرجى حلها؟ وهل تستحق كل هذا الاهتمام، بحيث أصبحت تطفو على السطح وتكبر مع بداية كل عام دراسي جديد؟ والسؤال الأهم من كل ذلك لماذا هي مشكلة مستعصية على الحل؟ وهل أعدت وزارة الصحة أيّاً من الحلول، في حين يجمع الأطباء أن الحقيبية المدرسية مشكلة مهمة جداً ونتائج الحمل الخاطئ لها خطيرة جداً؟ فهل يعقل أن نجد أطفالاً في بداية العمر يحملون حقائبهم بالشكل غير الصحي على أكتافهم ويتحركون بكل ما يحملونه من كتب ودفاتر مدرسية ذات الوزن الثقيل التي تعرضهم لمشاكل صحية شديدة الخطورة، وعلى رأس هذه المشكلات اعوجاج الظهر؟

والغريب في الأمر أن هذه المشكلة مستمرة برغم تكرار التحذير من خطورتها. فقبل عدة سنوات أطلق وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الطب بالوكالة، وبحضور مدير الإدارة المركزية للصحة المدرسية، تحذيراً شديداً من مضاعفات مشكلة الحقيبية المدرسية. واعترف أنه على الرغم من مطالبة المدارس بشكل متكرر بتقليل ما يحمله الطالب من الكتب والدفاتر ومواد القرطاسية الأخرى خلال رحلته اليومية من البيت إلى المدرسة والعكس، إلا أن المشكلة لازالت مستمرة.

يرى الأطباء أنه يجب أن لا يزيد وزن الحقيبية المدرسية على عشرة بالمائة من وزن الطالب، خصوصاً في المرحلة الابتدائية حيث ينمو الطفل ويكون أكثر تأثراً بالحمل الخاطئ للحقيبية التي يزيد وزنها على ٣ كيلوجرامات على أكثر تقدير.. وليس عشرة كيلوجرامات في الكثير من الحالات، لذلك يجب علينا أن نعلم الطفل الطريقة

مجلس نقابة العاملين يحذر من الحلول الترقيعية

تكليف د. شعث بتشكيل وتروؤس مجلس أمناء جامعة الأزهر



وأعلن المجلس أنه في هذا الإطار يخلي مسؤوليته عن أي مخاطر يمكن أن تترتب على أي حل جزئي، يتعامل مع شكل الأزمة ويهمل أساسها. وقال إن موقفه هذا نابع من أن مجلس الجامعة الحالي أعلن في ١٤/١٠/٢٠٠٥، عن تعليق العمل والدراسة في الجامعة إلى إشعار آخر، جاعلاً العودة إلى العمل والدراسة رهناً بتحقيق المطالب التي تبناها والاشتراطات التي حددها في بياناته وتصريحاته، ولم تتحقق حتى اللحظة للعودة إلى العمل والدراسة، بالرغم من مرور نحو شهر على التعليق والتعطيل.

جذور الأزمة الحالية

تعود جذور الأزمة الحالية إلى تاريخ ١١/١٠/٢٠٠٥ عندما أصدر مجلس الجامعة قراراً تأديبياً لضبط عدد من الطلبة وفصلهم من الجامعة لما أحدثوه من تجاوزات بحق حرم الجامعة. وفي أعقاب ذلك اعتدى عدد من طلبة الجامعة المحسوبين على حركة الشبيبة، ممن صدر بحقهم قرار الضبط بمساندة مسلحين من خارج الجامعة على رئيس الجامعة الدكتور عدنان الخالدي وعلى بعض أعضاء الهيئة الإدارية بينهم

كلف الرئيس محمود عباس، الدكتور نبيل شعث، نائب رئيس الوزراء، وزير الإعلام، يوم الأحد الموافق ٢٠٠٥/١١/٦، بتشكيل مجلس أمناء جديد لجامعة الأزهر وتروؤسه، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجاوز الأحداث المؤسفة التي شهدتها خلال الفترة الماضية، والتي أدت إلى تعطيل الدراسة فيها.

وعلى الفور، رحب مجلس نقابة العاملين في الجامعة بهذا التكليف. وأعرب في بيان له عن أمله وتمنياته بالتوفيق والنجاح للدكتور شعث، والمجلس المرتقب، في إخراج الجامعة من بطن ليل بهيم أقامت فيه طويلاً. وتمنى من مجلس الأمناء المرتقب، أن يسارع في تحديد المرتكزات والأسس التي تكفل للجامعة عودة صحيحة سليمة لا تغلق بعدها ولا تعطل ولا تعلق الدراسة فيها أبداً.

وحذر المجلس من اللجوء إلى الحلول الترقيعية، التي جلبت على الجامعة الأهوال والمخاطر ووضعتها في المأل المرير، الذي هي الآن في حباله، مطالباً بتدبر الأمر بالعقل والحكمة بعيداً عن الحلول التي تعالج النتائج دون المقدمات والآثار دون المسببات. كما طالب السلطة الوطنية والحكومة، من ناحية أخرى بمعالجة أزمة الجامعة من جذورها.

وأعرب مجلس نقابة العاملين عن أسفه لتسرع مجلس الجامعة الحالي في قراره بالعودة إلى العمل والدراسة، مشيراً إلى أنه إذ يعلن عدم رغبته في الاعتراض على هذا القرار، ليرجو أن يدرك مجلس الجامعة مبلغ الخطر الكبير على الجامعة ومستقبلها جراء الحلول الترقيعية، والتي من بينها العودة إلى العمل دون مرتكزات وأسس تنهي أزمة الجامعة من جذورها.

حازم أبو شنب الذي يعمل في دائرة العلاقات العامة، وطرده هؤلاء الطلبة رئيس الجامعة بعنف ومعه أبو شنب وتلفظوا بألفاظ نابية عليه وعلى عدد من أعضاء الهيئة الإدارية، ومنعواهم من دخول الجامعة مرة أخرى، وأغلقت جامعة الأزهر أبوابها احتجاجاً على تجاوزات بعض الطلبة الخارجيين عن قانون الجامعة.

ففي حوالي الساعة ١٠:٤٥ من صباح اليوم المذكور أعلاه، وأثناء الاجتماع الأسبوعي لمجلس الجامعة، فوجئ المجتمعون باقتحام مجموعات من الشبان يقدر عددهم بنحو ٥٠ شاباً لمكان الاجتماع، حيث اعتدوا بالضرب على المجتمعين وقاموا بتكسير الأثاث، وأخرجوا الجميع بالقوة من غرفة الاجتماع واقتادوهم أمام الطلبة إلى خارج الجامعة، بمن فيهم رئيس الجامعة. وكان بعض المعتدين من خارج الجامعة، وأن عدداً منهم كان من أفراد الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة.

وأشارت تحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن الاعتداء وقع على خلفية توجيه عميد شؤون الطلبة في الجامعة إنذاراً لأحد الطلاب بعدم التواجد في الأماكن المخصصة للطلاب، إلا أن الطالب المذكور رفض الانصياع لقوانين الجامعة، وهدد العميد بالقتل. وأضاف أنه سبق لحظة الاعتداء على اجتماع مجلس الجامعة، مطالبة ثلاثة من المعتدين لرئيس الجامعة بعدم فصل زميل لهم من الجامعة، إلا أن رئيس الجامعة رفض مطالبهم وأكد أن التعامل مع الطالب المذكور سيتم وفق الإجراءات القانونية. وأعلنت إدارة الجامعة عن تعليق الدراسة يوم الأربعاء الموافق ١٠/١٢/٢٠٠٥، والذي يليه يومي عطلة أسبوعية في الجامعة. ووفقاً لرئيس الجامعة، فإن مجلس الجامعة اجتمع لدراسة الموقف في وقت لاحق، واتخذ عدة قرارات عقابية بحق المعتدين من الطلبة وخريجيهما، وإحالة القضية إلى النائب العام لاتخاذ ما يلزم بحق كل المتورطين في هذا الاعتداء وتقديمهم للعدالة وإخضاعهم إلى سلطة القانون. وعلم باحث المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

أن مجلس الجامعة قرر فصل ١١ طالباً، وسحب شهادات التخرج من عدد من خريجي الجامعة الذين شاركوا في الاعتداء، كما تم إحالة أسماء المعتدين من خارج الجامعة إلى النائب العام لاتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم.

من جهتها، أكدت وزارة التربية والتعليم العالي، أن المس بدور العلم والعلماء والاعتداء عليها، من الأشياء المحرمة عند كافة الشعوب والديانات ويجب المحاسبة عليها. وأدانت الوزارة في بيان لها، الاعتداء الذي قام به مجموعة من الطلبة على حرم جامعة الأزهر بمدينة غزة والاعتداء على رئيسها، مشددة على ضرورة ملاحقة المعتدين على الجامعة ورئيسها وتقديمهم للقضاء.

واستنكرت الوزارة هذا التصرف البعيد عن عادات وتقاليد شعبنا، موضحة أنه يستهدف المس بالإنجازات الوطنية التي تحققت وتشويهها، خاصة في مجال التربية والتعليم العالي، وأن هدفه الوحيد يرمي إلى تدمير هذه المؤسسات والتشكيك في أهليتها. وشددت على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بحماية الجامعات، التي تقدم خدمات عديدة لشريحة كبيرة ومهمة من المواطنين، مؤكدة على أن أمن وسلامة هذه المؤسسات.

وأشارت الوزارة إلى أن الظروف الحالية الصعبة التي يمر بها شعبنا تستوجب أن نقف صفاً واحداً، لأننا شعب معروف بتقاليد العريضة، لا أن نتجه إلى الخلافات والعنف الذي يؤجج الأمور ويزيد حدتها. يذكر أن مجموعة من الطلبة الخارجيين عن القانون، تساعدهم فئة من خارج الجامعة، اقتحمت، يوم الثلاثاء الماضي، اجتماع مجلس الجامعة، واعتدت على رئيس الجامعة ونوابه وعمداء الكليات وبعض العاملين بالجامعة.

نقص في الغرف الدراسية في مدارس سلوان

مثل شبكة الأكاديميات والمجتمعات العلمية لحقوق الإنسان والتي تتكون من شخصيات حائزة على جائزة نوبل في العلوم والآداب من الولايات المتحدة، وكندا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وتركيا ودول آسيوية وأرسلت نسخ من هذه الرسائل إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، اريئيل شارون تضمنت شجبا لسياسة حجب التعليم وحرمان المقدسيين من هذا الحق.

وكانت لجنة المتابعة المقدسية لقطاع التعليم شرعت ومؤخراً بحملة توعية عن طريق طرح ندوات يومية تشرح الآثار السلبية للممارسات الإسرائيلية على قطاع التعليم في القدس، ولاقت هذه الحملة دعماً وتعاطفاً من قبل شخصيات عالمية وإسرائيلية.

ووفقاً للجنة المتابعة فإن عدداً قليلاً من المعلمين الفلسطينيين أبناء الضفة الغربية الذين يعملون في مدارس القدس وعددهم نحو «٧٠٠» معلم حصلوا مؤخراً على تصاريح للوصول إلى أماكن عملهم في مدارس القدس، مما أثر سلباً على أكثر من عشرين ألف طالب يدرسون في مدارس القدس الخاصة، إضافة إلى حرمان العديد من الطلبة في الأحياء خارج الجدار من الالتحاق بحرية بمدارسهم.

طالبات مدرسة إناث بيت سوريك يعتصمن أمام مبنى المدرسة بالقرب من جدار الفصل العنصري

اعتصمت طالبات مدرسة إناث بيت سوريك شمال غرب مدينة القدس، أمام مبنى المدرسة بالقرب من جدار الفصل العنصري، بعد إغلاق مديرية التعليم بوكالة غوث اللاجئين أبوابها، بسبب خلافات مع الأهالي حول دمج صفوف دراسية.

وقال محمد خالد قنديل، عضو مجلس آباء المدرسة لـ"وفا": "إن مجلس أولياء أمور طالبات المدرسة البالغ عددهم نحو ٤٧٠ طالبة، طالب بإبقاء الوضع على حاله وعدم دمج شعبتين من الصف الأول في صف دراسي واحد، ما يرفع عدد الطالبات فيه إلى أكثر من أربعين طالبة".

وأوضح قنديل، أن مجلس الآباء طالب بتوفير معلمة متطوعة لتفادي أي نقص بالمعلمات، إلا أن وكالة الغوث أصرت على موقفها وطالبت المعلمين والمعلمات بعدم الدوام، وأغلقت بوابات المدرسة، الأمر الذي دفع بالطالبات والأهالي إلى الاعتصام الاحتجاجي أمام المدرسة. وأضاف قنديل، أن أهالي القرية استنكروا خطوة الوكالة، وأكدوا أنها خطوة قمعية، مناشدين الجهات المعنية والمختصة بالتدخل الفوري والسريع لحل المشكلة، بما يضمن مصلحة الطالبات.

أكد موسى العباسي، رئيس لجنة أولياء أمور الطلاب في مدارس سلوان بمدينة القدس المحتلة، أن قطاع التعليم في القدس الشرقية منسي ومهمل من قبل البلدية ودائرة المعارف. وقال أن المنطقة تعاني من عدم وجود مدارس ثانوية أو أي اهتمام بقطاع التعليم من كافة النواحي، ويتمثل ذلك في النقص الحاد في الصفوف الدراسية والمدارس رغم الكثافة السكانية العالية في المنطقة والتي يبلغ عدد سكانها نحو ٤٥ ألف نسمة، والتي تحتاج إلى ما بين ٦٠ إلى ٧٠ غرفة تعليم لتكون مدارس نموذجية. وقال: "تلقينا وعوداً من مدير عام بلدية القدس في الاجتماع الذي عقد بتاريخ ٢٣/١١/٢٠٠٣ ببناء مدرستين ثانويتين في «واد قدوم» و«٤٢» صفاً للبنين والبنات في حي سويح، و٢٣١ صفاً في قسم الصناعة في هذه المدرسة و١٨ صفاً في أرض الوقف الإسلامي. كما وعدنا ببناء مدرسة في بئر أيوب على أرض مقدمة من ثلاث عائلات في سلوان وهي الزغل وقراعين والعباسي ضمن اتفاقية مع البلدية إلا أنها لم تقم ببنائها. وكان من المفترض أن يتم افتتاح مدرسة مكونة من ١٢ صفاً في بداية العام الدراسي.

وقال أن الإضراب الذي قرره اللجنة اليوم هو نتيجة الوعود الكاذبة ومماثلة البلدية في الوفاء بالتزاماتها منذ عامين، وبهدف الضغط عليها وتوفير التعليم والمدارس المناسبة للطلاب والطالبات. وأضاف إذا لم يتم استدعاؤنا من قبل البلدية ودائرة المعارف وإدارات المدارس للنظر في مطالب اللجنة وضرورة تحقيقها فستقوم اللجنة بتصعيد الإضراب والدعوة لمؤتمر جماهيري لرفع صوتنا لأعلى المستويات. وأكد إن اللجنة لا تطالب سوى بحقوق طلابها وطالباتها التي تتوافق مع أبسط حقوقهم التعليمية.

شخصيات أكاديمية عالمية تبرق إلى شارون منددة بالإجراءات الإسرائيلية ضد حرية التعليم في القدس

وجه د.سري نسيبة رئيس جامعة القدس مؤخراً رسائل إلى العديد من الشخصيات والمنظمات والجامعات والروابط والمجتمعات الأكاديمية والعلمية والثقافية في جميع أنحاء العالم ، ضمنها معلومات دقيقة ومفصلة حول الآثار السلبية لجدار الفصل العنصري على قطاع التعليم الابتدائي والثانوي في مدارس القدس، والأوضاع التي يعاني منها المعلمون والطلاب نتيجة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية ومنها عدم قدرة المعلمين على الوصول بحرية إلى مدارسهم.

وتلقى د.نسيبة رسائل جوابية على ندائه الذي تضمنته رسالته إلى هذه الهيئات، من قبل منظمات علمية وأكاديمية عريقة

الدافعية والتشويق في غرفة الصف

أ. علياء العسالي

حوافز إيجابية أو ترتبط بحوافز إيجابية، وسوف يحجم عن سلوكيات تؤدي إلى حصوله على حوافز سلبية أو ترتبط بحوافز سلبية، ومن هنا نرى أن الجوائز والمكافآت والامتيازات التي يمكن أن يحصل عليها الفرد تشكل عملاً قوياً في استثارة سلوكه وتوجيهه وجهة تمكنه من الحصول على هذه الحوافز الإيجابية، بينما تعمل الاحباطات والمزعجات والمنغصات التي ترتبط مع موضوع معين إلى إبعاد الفرد عن القيام بسلوك تجاه ذلك الموضوع. وعملية التعلم يمكن أن تكون مرتبطة بالحافز الخارجي أو بالحاجة والدافع الداخليين وفي هذه الحالة تكون النتيجة أفضل، فالدافع الداخلي يعتبر شرطاً أساسياً للتعلم الذاتي، وعلى المعلم أن يعمل على جعل دافعية المتعلم للتعلم منطلقاً من حاجة ودافع داخلي أكثر من انطلاقه من حافز خارجي وخاصة المادي منها، فهذا سيعمل على تنمية التعلم الذاتي مما يدفعه إلى مواصلة التعلم، ولن ننسى التركيز على أن وجود الدافعية لدى المعلم لا تقل أهمية عن دافعية المتعلم للتعلم، فالمعلم هو من سيوجدها لدى المتعلم وفاقد الشيء طبعا لا ولن يعطيه.

كيف يثير المعلم الدافعية في طلابه داخل الصف؟

1. البحث عن حاجات الطلاب الفردية والتخطيط لإشباعها، فعلى المعلم أن يتعرف على الحاجات الفردية ويربطها بالأهداف الخاصة لديه ويوجهها عن طريق الأنشطة المناسبة نحو تحقيق النتائج المرغوبة.
2. إثارة الفضول وحب الاستطلاع لدى المتعلمين، ويتحقق هذا من خلال: تعدد النشاطات كلفت الانتباه إلى التناقض بين المعلومات أو طرح الأسئلة المثيرة للتفكير، أو تشكيكهم بما لديهم أصلاً من معلومات.
3. توظيف إنجاز الفرد باعتباره مصدراً للدافعية، فإنجاز الفرد وإتقانه لعمله يشكل دافعاً داخلياً يدفعه للاستمرار في النشاط التعليمي.
4. توظيف القدرة باعتبارها مصدراً للدافعية: فالفرد يسعى دوماً لزيادة قدرته للقيام بأعمال عدة في بيئته ليحقق من خلالها النجاح، فعندما يشعر المتعلم بأن سلوكه الذي يمارسه "التعلم" يؤدي إلى شعوره بالنجاح تزداد ثقته بنفسه وبقدراته مما سيدفعه إلى ممارسة نشاطات جديدة "تعلم جديد".
5. توظيف الحاجة لتحقيق الذات كمصدر للدافعية: وقد احتلت الحاجة لتحقيق الذات قمة سلم الحاجات الإنسانية فالإنسان كما يرى التريويون يولد وعنده ميل لتحقيق ذاته وهذه قوة إيجابية داخلية تتوج سلوك الفرد لتحقيق النجاح الذي يؤدي إلى شعور الفرد

يرى البعض أن التعليم هو عملية ترتيب وتنظيم جميع الشروط المتعلقة بعملية التعلم سواء ما كان منها متصلاً بالمتعلم وخبراته ودافعيته، أو ما كان متصلاً ببيئته المحيطة أثناء عملية التعلم. وهذه العناصر كلها تتشابك وتتداخل مع بعضها، وسأقوم في عرضي هذا التعرض لمفهوم الدافعية ومدى تأثيره على حدوث التعلم لدى الفرد.

ما هي الدافعية؟

يشير هذا المصطلح إلى "مجموعة الظروف الداخلية والخارجية التي تحرك الفرد من أجل إعادة التوازن الذي اختل، فالدافع يشير إلى نزعة للوصول إلى هدف معين وهذا الهدف قد يكون إرضاء حاجات داخلية أو رغبات داخلية"، وهي "مجموعة المشاعر التي تدفع المتعلم إلى الانخراط في نشاطات التعلم التي تؤدي إلى بلوغ الأهداف المنشودة وهي ضرورة أساسية لحدوث التعلم وبدونها لا يحدث التعلم".

ما علاقة الدافع بما يسمى بالحاجة؟

يشير مفهوم الحاجة إلى الحالة التي تنشأ لدى الكائن الحي عند انحراف الشروط البيولوجية أو السيكلوجية اللازمة المؤدية لحفظ بقاء الفرد. أما الهدف فيشير إلى ما يرغب الفرد في الحصول عليه ويشبع الدافع بنفس الوقت. وعندما يكون الهدف خارجياً أي مرتبطاً بالبيئة الخارجية يسمى بالحافز أو الباعث فالطعام هو حافز أو باعث لأنه يشبع دافع الجوع، فالدافعية إذن هي عبارة عن الحالات الداخلية للعضوية التي تحرك السلوك وتوجهه نحو تحقيق هدف أو غرض معين وتحافظ على استمراريته حتى يتحقق ذلك الهدف.

في الفلسفات القديمة التي بحثت في الطبيعة الإنسانية كانت السلوكيات الإنسانية تفسر على أساس الغريزة، أما اليوم فقد استبدل هذا التفسير بآخر وهو الدافع أو الحاجة، وقد عومل المفهوم أحياناً على أنهما يحملان نفس الدلالة حتى أن علماء النفس قد استخدماهما بنفس المعنى وللتمييز بينهما استخدم مفهوم الحاجة للدلالة عن الحاجة الفيزيولوجية للخلايا الناجمة عن الحرمان، بينما يشير مفهوم الدافع للدلالة على الحاجة السيكلوجية الناجمة عن الحاجة والتي تدفع الفرد للسلوك باتجاه إشباع الحاجة، فيمكن القول أن الدافع هو الجانب السيكلوجي للحاجة.

ما هو الحافز أو الباعث؟

عادة يقدم الفرد على سلوكيات تؤدي إلى حصوله على

اليسار الفلسطيني .. أزمة عابرة، أم

بداية النهاية؟!

واعتمدوا على مدير المدرسة ومعلميها.

في العدد الجديد من فصلية (تسامح): التي يصدرها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، يتناول عدد من الكتاب والسياسيين الفلسطينيين (أزمة اليسار الفلسطيني) في محاولة منهم لسبر أغوار هذه الأزمة، وطرح تصوراتهم حول إمكانيات الخروج منها بعد تشخيصها.

في افتتاحية العدد تطرح هيئة التحرير السؤال الكبير حول هذه الأزمة: هل هي أزمة نمو، أم أزمة شيخوخة، وذلك بعدما تقر بوجودها، ذلك لأن الإقرار بأن الأزمة أزمة نمو تتطلب إجراءات وسياسات مختلفة نوعياً عن أزمة الشيخوخة أو الأزمة البنيوية.

في باب الدراسات، يحاول أكرم عطا الله الإجابة على سؤال أزمة اليسار، وهي محطة عابرة .. أم بداية النهاية، في حين يقدم سعيد مضية تشخيصاً للأزمة وي طرح بعض مركات الانضراج، ويقدم أحمد قطامش أضواء على اليسار الفلسطيني ويأخذ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين/٦٧ نموذجاً، بينما يطرح إبراهيم أبو الهيجا وجهة نظر إسلامية حول (اليسار والإسلاميون في فلسطين)؛ ويتناول يحاول محمود فطافطة الإجابة على سؤال (اليسار الفلسطيني إلى أين).

أما في باب المقالات، فيكتب حسن شاهين عن (أزمة اليسار .. وفرصة النهوض)؛ ومحمد الجدلاوي عن (اليسار الفلسطيني .. استطلاع الواقع واستشراف الأفاق، أزمة اليسار الفلسطيني والاستحقاقات المقبلة)؛ ونهاد أبو غوش عن (استنهاض القوى اليسارية ضمان للنظام الديمقراطي والثواب الوطنية)؛ في حين تتناول ريماء كاتنة نزال (انعكاس أزمة اليسار الفلسطيني على الأطر النسائية الديمقراطية ودورها)؛ ويتناول هاني حبيب (التيار الديمقراطي واستحقاقات المرحلة المقبلة)؛ وطلال أبو ركة (اليسار وسوسيولوجيا الفشل). وفي باب الثقافة، يستعرض علي خليل حمد كتاب

بتحقيق وتأكيد ذاته، والمعلم الناجح يستطيع توظيف هذه الحاجة لإثارة الدافعية لدى طلابه وذلك عن طريق إتاحة الفرصة أمامه لتحقيق ذاته من خلال النشاطات التي يمارسها في الموقف التعليمي والتي تبعث في نفسه الشعور بالاعتزاز والاحترام والثقة.

٦. استخدام أسلوب الحوافز المادية مع المتعلمين مثل الدرجات أو قطعة حلوى، أو المعنوية كالمديح أو لوحة الشرف وكما ذكرنا أنه يفضل ألا يعتاد المتعلم على الحافز المادي.

٧. بناء علاقة جيدة ما بين المعلم والمتعلمين، فبمقدار محبة المتعلم لمعلمه ستزداد دافعيته لتعلم مادته.

٨. العمل على ربط المعلومة الجديدة بمعلومات وتعلمت سابقة.

٩. ربط التعلم الجديد بحياة المتعلم.

١٠. ربط التعلم بالعمل ما أمكن ذلك.

١١. استخدام طرق وأساليب ووسائل تعليمية مشوقة مثل: أ. الطريقة الحوارية.

ب. الطرق الاستنتاجية والاستدلالية "كالاستقراء والقياس"

ت. التجارب العلمية.

ث. إعداد البحوث.

ج. طريقة حل المشكلات.

ح. الرحلات العلمية والمنهجية.

خ. طريقة المشروع.

د. طريقة موريسن أو الوحدات.

١٢. التنوع في وسائل الإيضاح المحسوسة وغير المحسوسة.

نستنتج من كل ما سبق أن المعلم الناجح هو القادر على بناء شخصية متوازنة لدى طلبته بإحداث التغيير المطلوب، أي تحقيق الأهداف المطلوبة من المادة سواء كانت معرفية أو وجدانية أو نفسحركية، ومن المؤكد أن هذا كله لن يتحقق بدون توفر الشرط الأساسي وهو وجود الدافعية لديه للتعليم وإيجاد الدافعية الكافية لدى طلبتنا للتعلم، فالدافعية ستعمل على حدوث التدريس والتعلم الفاعلين فنمط التدريس معها سيعتمد على النشاط الذاتي والمشاركة الإيجابية للمتعلم، ووجود علاقة الشراكة بينه وبين المتعلم.

وغياب السياسات الواضحة لدى وزارة الشباب والرياضة على اهتمام المشاركين. كما وطرح المشاركون وجهات نظر حول أسباب عزوف المرأة عن المشاركة الفاعلة في الأندية والشبابية والثقافية، وعزوا ذلك إلى طغيان المفاهيم الثقافية السائدة حول مشاركة المرأة في النشاطات المجتمعية، بما في ذلك موقف المجتمع من قضية الاختلاط، وكذلك إلى عدم وجود بنية تحتية في تلك الأندية تناسب المرأة.

وناقش المشاركون دور الأندية الشبابية والثقافية في تنفيذ برامج توعوية وتثقيفية تصب في اتجاه خدمة الأهداف التعليمية والتثقيفية في المجتمع، كتنظيم دورات لمحو الأمية ومحاربة ظاهرة التسرب من المدارس وتعليم الإناث، وتأسيس المكتبات ومقاهي الإنترنت، وتنظيم دورات تقوية للطلبة، ودورات تعليم للكمبيوتر، وندوات سياسية وثقافية وفنية وصحية وغيرها.

وفي نهاية الورشة، أوصى المشاركون بضرورة عقد دورات متخصصة تستهدف الهيئات القيادية في الأندية الشبابية والثقافية الهدف منها تدريبهم على أساليب الإدارة الحديثة، ووضع البرامج وتحديد الأهداف. وطالبوا وزارة الشباب والرياضة بوضع تلك الأندية على أجندة أعمالها، وصياغة برنامج عام لهذه الأندية يتم وضعه بالشراكة بين الوزارة والأندية، وعقد مؤتمر عام تشارك فيه الأندية لتحديد برامج متفق عليها، وتشكيل لجنة تنسيق عليا بين الأندية. كما وأوصوا بالبحث عن نماذج متقدمة لمشاركة المرأة في هذه الأندية.

الجدير ذكره أن ورشة العمل هذه عقدت في إطار مشروع مناصرة الحقوق التعليمية الذي ينفذه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع ممثلية إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

(العصبية وبنية المجتمع العربي) للكاتب عبد العزيز قباني، فيما يفتد تحسين يقين الأفكار التي وردت في كتاب لحزب التحرير بعنوان (المناهج المدرسية الفلسطينية تعمل على هدم الإسلام في نفوس أبناء المسلمين وتحويلهم إلى العلمانية الكافرة).

وفي باب تقارير ومراجعات، تتناول ليلى عبد الهادي موضوع (قوانين الملكية الفكرية دولياً) ويتناول صلاح الصوباني ظاهرة التسرب من المدارس الفلسطينية محاولاً كشف أسبابها طارحاً الإجراءات الوقائية والعلاجية.

مركز رام الله ينظم ورشة عمل حول "الأندية الشبابية ودورها الثقافي"

نظم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان اليوم، الثلاثاء الموافق ٢٠٠٥/١١/٨، ورشة عمل في مقره بمدينة رام الله حول "الأندية الشبابية ودورها الثقافي" شارك فيها عدد من المسؤولين في وزارة الشباب والرياضة والأندية الرياضية في محافظة رام الله والبيرة.

وفي بداية الورشة، رحب مدير المركز، د. إياد البرغوثي، بالمشاركين، وتحدث عن فلسفة عمل المركز وبرامجه ومشاريعه. وقال أن المركز يعمل على قضيتين أساسيتين، الأولى مناصرة الحقوق التعليمية ودمقرطة التعليم في البلاد، والثانية قضية الخطاب والفكر الديني وحقوق الإنسان. وأضاف أن هدف هذه الورشة يتلخص في البحث عن إمكانيات إشراك قضية التعليم والثقافة في برامج الأندية الشبابية وتفعيل دور هذه الأندية في دعم القطاع التعليمي بحيث تصبح جزءاً من المؤسسات التعليمية في فلسطين. وتمنى على المشاركين الخروج بتوصيات حول موضوع الورشة.

وخلال ورشة العمل المذكورة، طرح المشاركون فيها عدداً من الإشكاليات التي تواجه الأندية الشبابية والثقافية بشكل عام، وتنفيذ برامج تعليمية بشكل خاص. واستحوذت قضايا التمويل والدعم المالي

الكتل الطلابية في جامعة "بيرزيت" تعلق الدوام الجامعي احتجاجاً على اعتقال عدد من طلبتها

رام الله . المركز الفلسطيني للإعلام

إدانة الاعتداءات المتكررة التي يتعرض لها المعلمون من قبل بعض الطلبة

استنكر الاتحاد العام للمعلمين فرع قلقيلية الاعتداءات المتكررة والمقصودة، التي يتعرض لها المعلمون من قبل بعض الطلبة. ووصف الاتحاد في بيان له هؤلاء الطلبة "بعديمي الأخلاق والتربية"؛ واتهمهم بالعمل على تعكير صفو العملية التعليمية برمتها. واعتبر الاتحاد في بيانه، أن تقاعس أهالي الطلبة، والقوانين المدرسية التي تحد من قدرة المعلم على ضبط الأمور، سببان رئيسان في تفشي هذه الظواهر الغريبة على مجتمعنا، مطالباً بالتحرك السريع والجاد لحماية المعلم وصون كرامته.

وشدد البيان على ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة بحق كل من تسول له نفسه الاعتداء على المعلمين. كما طالب القوى والمؤسسات والأجهزة ذات الصلة والعلاقة بالموضوع بعقد اجتماع مشترك لمناقشة هذه الظاهرة السلبية والدخيلة على مجتمعنا.

وفي محافظة نابلس، أدانت لجنة التنسيق الفصائلي ما وصفتها بالممارسات غير المسؤولة والخارجة عن كل أعرف الشعب الفلسطيني وتقاليدِهِ والمتمثلة بقيام مجموعة من المسلحين بالاعتداء على معلمين ومدراء بعض المدارس في المدينة. وقالت اللجنة في بيان أصدرته يوم السبت الموافق ٢٠٠٥/١٠/١٥، "إن ما حدث في المدرسة الصلاحية يعتبر خرقاً لحرمة المعلم والتربية وقدسيتها والتعليم وللمؤسسات الحكومية التي يجب أن تصان وتحفظ من كل عابث مستهتر بقيمة العلم ودور المعلمين".

وطالبت اللجنة السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية بالقيام بواجبهم تجاه هذه الأعمال والوقوف عند مسؤولياتهم في حماية مقدرات الشعب وعلى رأسها الجهاز التعليمي ومعاقبة كل من يحاول المساس بحرية المدارس وقدسيتها. وكانت مجموعة من المسلحين اقتحمت قبل يوم الخميس الموافق ٢٠٠٥/١٠/١٣ المدرسة الصلاحية في مدينة نابلس واعتدوا على مدير المدرسة ومعلميها

تعيش جامعة بيرزيت أجواء مشحونة بفعل الحادث الذي تعرض له عدد من طلبتها الذين تظاهروا يوم السبت الماضي الموافق ٢٠٠٥/١٠/٢٩، أمام مقر المقاطعة في مدينة رام الله احتجاجاً على اعتقال عدد من زملائهم من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية، وقيام تلك الأجهزة بإطلاق النار على تظاهرتهم السلمية.

وأعلنت جميع الكتل الطلابية منذ ساعة مبكرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٥/١١/١، المذكور تعليق الدوام الجامعي حتى إشعار آخر "رفضاً لسياسة تكميم الأفواه وكتم الحريات والتعبير عن الرأي".

وقال الطلبة في بيان لهم: "فوجئنا يوم السبت الموافق ٢٠٠٥/١٠/٢٩، بما قامت به قوات الأمن الفلسطينية (جهاز الاستخبارات وقوات ال ١٧ والأمن الوطني) بمنع تظاهرتنا السلمية أمام مقر المقاطعة، والتي أردنا من خلالها أن نعبر عن رفضنا لاعتقال زميل لنا في الجامعة على خلفية سياسية.. مما أدى إلى وقوع عدد كبير من الإصابات التي طالت طلابنا وطالباتنا".

وأكد الطلبة في بيانهم، والذي حمل عنوان: "ترحموا على حريبتكم" أن "هذا الاعتداء الهمجي على طلبة جامعتنا، والذي وصل إلى حد إراقة دماء زملاء لنا في الجامعة لهو قتل لروح المثابرة والعطاء للطلبة، والتي كانت صمام الأمان لقضيتنا على مدى سنين طوال مرت..".

وطالبت الكتل الطلابية كافة الطلاب في الجامعة، بضرورة الوقوف وقفة حقيقية جادة والشروع بمعركة تصعيد صارمة يخوضها أبناء الجامعة الواحدة دون تمييز أو تفريق، للدفاع عن كرامتهم وحقوقهم في التعبير عن الرأي، والذي يعد من أبسط حقوقهم، عدا عن كونهم المتكفلون بحماية وتعزيز مبدأ الحوار الفلسطيني الداخلي.

من يحمي جامعة الأزهر

طلال أبو ركة

والجميع في حيرته يتساءل كيف الخلاص من هذا الواقع المأساوي الذي يهدد مستقبل الوطن وليس مستقبل أكثر من عشرة آلاف طالب وطالبة في الجامعة باعتبار أنهم عماد المستقبل مع باقي الطلبة في الجامعات الأخرى. لقد استبشر الجميع خيراً بأن الفرج سيأتى من خلال تعيين مجلس أمناء ومجلس إدارة جديدين للجامعة قبل نحو الشهرين، ولكن الفرحة لم تكتمل "بحسب المثل الشائع". فلقد تكررت الأزمة مع أول قرار صدر بحق طالب قام بالاعتداء على أستاذه فكان الرد بحضور عصابة من أصحابه أو أقاربه ليعتدوا على رئيس الجامعة الذي اتخذ قراراً بفصله حسب اللوائح والنظام لتظهر علامات تعجب وأسئلة كثيرة في الأوساط الجامعية من هؤلاء من يقف خلفهم، أي مركز قوى يحميهم سواء كان عائلياً أم أمنياً أم حزبياً أم غيرهم حتى يجرؤ على مثل هذا الإثم؟

أعتقد أن مثل هذا التساؤل يحمل في طياته الإجابة على أزمة الأزهر والتي أرجح أن أهم أسبابها كانت ولا زالت تقف عند هذه النقطة، وهي مراكز القوى وتعدد المرجعيات وغياب الاستقلالية الإدارية للجامعة، فالكل يعرف أن ساحة الجامعة من أعلى الهرم فيها إلى قاعدته تتجاذبها مجموعة من القوى المتصارعة فيما بينها لتمير مصالحها الخاصة الضيقة على حساب المصلحة العامة، وهو ما أدى لحالة عدم الاستقرار، نتيجة لذلك أصبحت ساحة الجامعة أرضاً خصبة للأزمات المتكررة لاختلاف الرؤى والأهداف، وإذا لم تتضافر الجهود وتحدد الغايات من أجل مصلحة أبنائنا ومستقبل وطننا فإن المستقبل يبشر بتدهور خطير لنا جميعاً في جامعة الأزهر والتي كان إنشاؤها بمثابة الإنجاز التاريخي، والذي كان أقرب للخيال منه للواقع قبل عدة سنوات عندما كانت غزة تفتقر لوجود الجامعات والمعاهد العليا فكانت جامعة الأزهر حدثاً مشرفاً في تاريخ نضالات الشعب الفلسطيني وذلك عندما تضافرت جهود كل المخلصين والحريصين على فلسطين التاريخ والمستقبل .. وأعتقد أن الجامعة الآن تمر بمرحلة مخاض صعبة تحتاج فيه أن تتوحد الجهود وتتفق الغايات ابتداءً من الأسرة الفلسطينية البسيطة في منزلها، مروراً بكافة مؤسسات المجتمع المدني، ووصولاً للمؤسسة السياسية من أجل أن تعود جامعة الأزهر منارة للعلم يضاء بها سماء الوطن مع باقي المؤسسات التعليمية الأخرى، على امتداد شطري الوطن ولنرفع جميعاً شعاراً في هذه المرحلة الحساسة وهو "هيا نحمي جامعة الأزهر" فهل هناك من يلبي النداء؟

قلق .. حيرة .. اضطراب .. فوضى .. هذه هي المرادفات الطبيعية للحالة التي يعيشها جميع الطلبة والعاملين في جامعة الأزهر بغزة بعدما آلت إليه ظروف الجامعة التي تعيش منذ عام تقريباً، حالة من انعدام في الوزن والاستقرار والتوهان ودوامه من المشاكل التي لا تنتهي بداخلها، والتي تنطفئ فترة لتعود مسرعة ساخنة تسيطر على مجريات الأحداث في الجامعة.

فمنذ اغتيال المحاضر ياسر المدهون داخل الحرم الجامعي بزرع عبوة ناسفة في مقعده والأحداث المؤسفة تتصاعد وتيرتها داخل الجامعة، ولم تفلح حتى الآن كل المحاولات لإعادة الأمور داخل الجامعة إلى نصابها الطبيعي، فكل أسبوع يسجل انتهاك تقريباً داخل الجامعة، وهذا الانتهاك نصنعه نحن بأيدينا للأسف، فمن اعتداءات طلابية بين بعضنا البعض تمتد لتأخذ أشكال العنف العائلي المتطرف، والذي تستخدم فيه الأسلحة البيضاء تارة، والنارية تارة أخرى بحشد العائلات للاقتتال داخل الحرم الجامعي غير أبهين بقديسية المكان وحرمة .. إلى اعتداءات على العاملين والاكاديميين حتى مهاجمة رئيس الجامعة في مكتبه وطرده بالقوة من الجامعة، كل هذه الأمور والأحداث ويكل أسف أصبحت عادية داخل الحرم الجامعي، فلم يعد أحد آمناً في ثاني أو ثالث الأماكن المقدسة في ثرائنا الفلسطيني.

يلحظ المتابع لمجريات الأمور داخل الجامعة نظرات الحيرة والقلق والاضطراب في عيون الطلاب والعاملين نتيجة لتلاحق الأحداث وعدم فهم الأسباب لها لدرجة أن الطالب لا يعرف بعد انتهاء اليوم الجامعي إن كان غداً سيجد أبواب الجامعة مفتوحة أم لا .

هذه هي أحد أهم حالات الفلتان، ليس الأمني فقط وإنما الفلتان الشامل الذي أصاب مجموعة القيم والمعايير والأخلاق التي تسود الحياة الجامعية .. بل يمكن القول أن هذه الحالة في جامعة الأزهر هي انعكاس دقيق لحالة المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، والذي يعاني من فلتان وفوضى ضربت بناء المجتمع في أخلاقه ومفاهيمه .. أو بعبارة أخرى يمكن اعتبار ما يحدث في الأزهر هو مرآة عاكسة تماماً لواقع المجتمع باعتبار أن الجامعة هي جزء من المجتمع، وهي بالتالي انعكاس طبيعي له على أساس أن طلابها هم أبناء المجتمع.

هل يعيد رأس المال صياغة التعليم؟

علي خليل حمد

زمناً طويلاً حتى اختلفت ثقافة المدارس عن ثقافة الشركات اختلافاً كبيراً. إن تغيير العلاقة بين الطرفين يستلزم وضع متطلبات جديدة للتخرج، وترتيبات جديدة للوقت والجدول، ومناهج جديدة، وطرق تدريس جديدة للمدرسين، وفكر جديد عما تمثله التكاليف والاستثمارات الصحيحة للشركات.

تجدد الإشارة إلى أن الأمثلة السابقة لا تعني أن سعي الرأسمالية لصياغة مناهج التعليم، وتصريف أموره، وقف على الولايات المتحدة، فليست الرأسمالية الأوروبية أرق قلباً، وأزهد نفساً، يكفي أن نتذكر هنا أن اجتناب الأطفال إلى ميدان الصناعة يتم في وقت مبكر جداً في كل من ألمانيا والنمسا، وأنه في هذه الأخيرة، تتحدد مهنة حياة الكثيرين من الطلبة وهم في الرابعة عشرة من العمر!

أسوأ السيناريوهات الممكنة في المستقبل، هو الوضع الذي تصبح فيه المؤسسة التربوية، ملحقاً من ملحقات هذا المشروع الرأسمالي أو ذاك، يرسم مناهجها، ويسير عملياتها كيف يشاء، وهو وضع قد يبدو مفيداً للفرد فائدة مؤقتة، إلا أنه لا يختلف من الناحية التربوية عن تسرب الطالب من المدرسة، أو فصله منها.

وإذا كان هذا ما يحاول رأس المال فعله مع أبناء بلده، أي في البلدان الصناعية المتقدمة، فما الذي يخطط له في مجال التربية لأبناء البلدان النامية؟

العولمة وإعادة صياغة التعليم

في البلدان النامية

عندما سعت الرأسمالية - في الدول الاستعمارية الغربية - لإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية في البلدان الضعيفة، بدأت مشروعها بالتركيز على إنشاء البنية التحتية اللازمة، من طرق وشبكات كهرباء واتصالات، وغيرها لتسهيل حركة السلع والأموال والخدمات التي تضمن لها نجاح مشروعها الاستعماري.

وفي الوقت الحاضر تسعى العولمة، ممثلة بالشركات متعددة الجنسية، إلى إعادة صياغة التربية والتعليم والثقافة والعقول بوجه عام، في بلدان العالم الثالث، بطريقة مماثلة، مع اختلاف البنية التحتية ذات

بالطبع، لم يكن أخطبوط الرأسمالية لينتظر منعطف القرن الحادي والعشرين حتى يبسط أذرعه الثمانية للهيمنة على أنظمة التربية والتعليم ومناهجها، وإمكاناتها المادية والبشرية في مختلف البلدان، غير أنه وجد عند هذا المنعطف الميدان خالياً من أية مقاومة ذات شأن، فطلب الطعن وحده والنزال، كما يقول المتنبي.

من الميادين الأكاديمية التي اقتحمها رأس المال بقوة، ميدان الجامعات والمعاهد التربوية العليا، وفي هذا الشأن تحدثت "جينيفر واشبون" صاحبة كتاب "فساد التعليم العالي" - في أمريكا - حيث تقول نقلاً عن مجلة كتب وجهات نظر:

"لقد تمكنت آليات السوق بهدوء وعلى مدى العقدين الماضيين من تغيير كل أوجه الحياة الأكاديمية تقريباً، فقد تزايدت الأموال التي تضخها الشركات في تمويل الجامعات، ولكن تلك الأموال ليست منزهة وإنما هي مرتبطة بمصالح تلك الشركات. ففي مقابل هذا السخاء تحولت الجامعات شيئاً فشيئاً إلى ما يشبه المصانع ذات العلامة التجارية التي تسعى دوماً إلى الربح، بينما تحولت الأساتذة تدريجياً إلى رجال أعمال. وحلت السرية محل التدفق الحر للمعلومات الأساسية، وتحولت الاعتمادات المالية الجامعية من العلوم الإنسانية إلى المختبرات العلمية المريحة تجارياً، ولم تعد مهارة التدريس تلقى نفس التقدير كما كان الأمر في الماضي".

تنسب المؤلفة هذه الظاهرة إلى ثمانينات القرن الماضي، وهي الفترة التي شهدت نشوء ظاهرة مماثلة لتجبر التعليم، في مجال التعليم الثانوي في أمريكا، وإن تكن غير منصبية على البحوث العلمية، في مجال التعليم الثانوي في أمريكا، بل على الموارد البشرية الرخيصة والماهرة، من الشبان والشابات، في مختلف المدارس، وذلك فيما يسمى بأسلوب "المدرسة - إلى - العمل".

تروج الشركات لهذا الأسلوب في التعليم بأنه لمصلحة الشبان والشابات، فهو الذي سينقدهم من براثن البطالة في المستقبل ويدفعهم إلى اكتساب مهارات عملية راقية لا تقوى المدارس على إكسابهم إياها، وفي ذلك تقول "الين أولسون" مؤلفة كتاب "ثورة في التعليم":

"ظلت المدارس - الأمريكية - في عزلة عن الشركات

الصلة، التي هي في هذه الحالة إعادة صياغة أنظمة القيم في هذه البلدان.

ويشتمل نظام القيم الذي تبنته العولمة على طائفة من القيم المتوشحة بعباءة العالمية، ومن أمثلتها: الاعتماد المبادل، والسلام، وحسن الجوار، والعيش المشترك، والتسامح، والتفاهم الدولي، والديمقراطية، وغيرها، وهي شعارات جذابة من الناحية النظرية، غير أنها مما تريد العولمة استخدامه لمصلحة الأقوياء، أي الرأسمالية المهيمنة فقط، كما يشهد على ذلك كل ما جرى ويجري في البلدان العربية، أو بلدان الشرق الأوسط كما يروق للعولمة أن تسميها.

وقد استطاعت العولمة أن تجنّد لتحقيق أهدافها هذه وكالتين تابعتين للأمم المتحدة، وهما: اليونسيف، واليونسكو، كما يوضح كتاب سامي نصار (٢٠٠٥) "قضايا تربوية في عصر العولمة بعد الحداثة"، حيث تبنت الأولى مشروع التربية الكوكبية (Global Education)، الذي تمّ الترويج له بقوة في تسعينيات القرن الماضي، والذي ينادي بالقيم التي ذكرناها آنفاً، وقامت الأخرى بدور مماثل فيما عقدته من مؤتمرات للغاية نفسها، ومنها المؤتمر الدولي للتربية الذي عقد في جنيف (١٩٩٤) ودعت فيه الدول إلى تبني تلك القيم في مناهجها التعليمية.

معرفة الداء أولاً

يختلف الداء أو الفساد عندنا عن الداء أو الفساد في الدول المتقدمة، ولذا فليس من الضروري أن يستعمل الدواء نفسه في الحالين.

يتركز الفساد في بلدانهم على طريقة استغلال الكفاءات وتنميتها بهدف استغلالها، أما الفساد عندنا فيقوم على إلغاء الكفاءات لإلغاء تاماً، ومن البيّنات على صحة هذا القول ما نراه من هجرة العقول في اتجاه واحد، أي من بلداننا إلى بلدانهم، ومن المؤشرات أيضاً حلول ضعف العقول في مراكز اتخاذ القرارات في أكثر بلدان العالم الثالث. وبالطبع ليس في هذا أي غرابة، فما دام التعليم عندنا شكلياً لا علاقة له بالإنتاج وحركة الواقع، فإن أي بغل يدير الطاحون، ومعلوم أن جسوم البغال تقترب بأحلام العصافير، كما يقول شاعرنا العربي القديم.

وأما عقبات التطور فكثيرة لا تكاد تحصر، بعضها على سبيل المثال: هلالة الدول التي ينبغي أن تضطلع بمسؤولية التربية والتعليم نتيجة فرض الخصخصة عليها، والتناقض بين التوسع الكمي والتحسين النوعي في مجال التعليم، وتمزق الهويات الثقافية في البلد الواحد، والهيمنة الأجنبية على هذه البلدان وعدم استقلالها في صنع القرارات، وهي عقبات كأداء لا يقوى على تحديدها سوى أولى العزم من الناس، أو شعب الجبارين!

والدواء أخيراً

ليس من الصعب تحديد محتوى التعليم المناسب للمرحلة الحالية، في الوطن العربي، ويمكن تلخيص ما أعدته في ذلك منظمات التربية العربية، مثل المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم، لهذا المحتوى، بما يأتي:

- مهارات التفكير المنطقي والرياضي وحلّ المشكلات.
- مهارات التعامل مع الآخرين: التحدث والاستماع والحوار والانتماء إلى فريق، وحل الصراعات.
- مهارات استخدام التكنولوجيا والحاسوب بوجه خاص.
- معرفة لغات أخرى.
- فهم التعدد الثقافي وتقبله.
- مهارة التوصل إلى المعلومات وتوصيلها.
- الاعتزاز بالمواطنة والمشاركة الفاعلة في تنمية البلد.

غير أن الصعوبة، كل الصعوبة، إنّما تكمن في الجانب العملي، الذي يعيد صياغة التعليم لغير ما تريده العولمة من بسط هيمنة رأس المال على العالم، واستغلال مقدرات الشعوب المستضعفة فيه.

لاشك في أن المسار طويل، وطويل جداً، ولكن الخطوة الأولى فيه واضحة تماماً، عرفتها شعوب الغرب منذ عصر النهضة، وعرفتها شعوب الشرق، ومنها اليابان والصين في هذا العصر، وهذه الخطوة هي:

التعليم/ والتعليم وحده، فالتعليم دواء مشكلاتنا جميعاً، حتى ما يتصل منها بالتعليم!.

الفضاء الديني .. نظرة إسلامية

كتاب جديد عن مركز رام الله

أصدر مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان حديثاً كتاباً بعنوان

"الفضاء الديني .. نظرة إسلامية"

يسلط الكتاب الضوء على ضرورة إجراء إصلاح في المؤسسات الدينية في البلاد

مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في مدينتي رام الله والبيارة. وخطا المركز خطوة أخرى عندما نظم بتاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٥ مؤتمراً بعنوان "دور القيادات الدينية بعد الانسحاب الإسرائيلي وتدابيراته"؛ شارك فيه رجال الصف الأول من القادة الدينيين والإسلاميين في البلاد، واقتربوا في نقاشهم من العلاقة بين الدين والدولة، بناء على اقتراح قُدِّم من إدارة المركز. وحظي هذا المؤتمر، الذي كان الأول من نوعه في فلسطين، باهتمام رجال الدين والفكر والسياسة والأكاديميين والمثقفين ووسائل الإعلام في البلاد.

وفي إطار توسيع دائرة البحث بالفضاء الديني في فلسطين، تناولت مجلة (تسامح) التي يصدرها المركز في عددها التاسع (السنة الثالثة . حزيران ٢٠٠٥) موضوع تعريب الكنيسة الأرثوذكسية في فلسطين، وذلك في أعقاب الحركة الشعبية المناهضة للبطريركية اليونانية الأرثوذكسية في فلسطين. إن تناول هذا الموضوع جاء من زاوية البحث في العلاقة بين الكنيسة (الدين) والسلطة، ومن باب محاولة الكشف عن مكانة الكنيسة الأرثوذكسية في البناء السياسي/القانوني في فلسطين.

إن طرح قضايا الإصلاح الديني في البلاد على طاولة البحث والحوارات تتعزز ضرورته اليوم أكثر من أي وقت مضى، وبخاصة لأن القوتين السياسيتين الكبيرتين، السلطة الحاكمة وحزبها الرئيس ممثلاً بحركة (فتح)؛ والمعارضة الإسلامية وحزبها الكبير ممثلاً بحركة (حماس)؛ تستخدمان الدين استخداماً سياسياً على نطاق واسع. يتم هذا التجاذب الحاد في ظل غياب قوة ثالثة مؤثرة وقادرة على الحد من ظاهرة التقاسم الشعبي ثنائي الأبعاد بينهما. بل إن هذه القوة، وهي الموسومة بصفات "اليسار" و"العلمانية"؛ نراها، وفي بعض جوانب خطابها، تنجر أيضاً إلى استخدام بعض مركبات خطاب القوتين الرئيسيتين، أي الخطاب الديني.

إن طبيعة النظام السياسي الفلسطيني القائم تركزت على هذا الجدل والصراع الدائر حول العلاقة بين الحيز الديني والنظام السياسي في ظل حالة من الالتباس تحكم هذه العلاقة. وفي اعتقادنا أن على هذا النظام أن يحسم توجهه

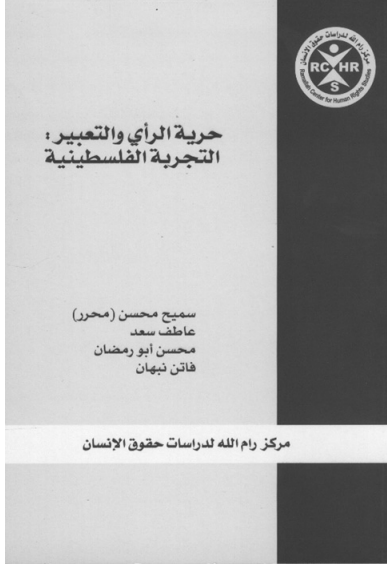
منذ عدة سنوات يدور نقاش في الساحة الفلسطينية حول ضرورة إجراء إصلاح. إصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية برمتها، المدنية منها والأمنية. وإصلاح في مركبات السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية كافة. وإصلاح في النظام التعليمي الفلسطيني، والنظام السياسي والعمل الحزبي، والقوانين، ومنظمات المجتمع المدني، إلى آخر القائمة التي قد تطول، وقد تقصر.

وفي الحوارات الدائرة حول الإصلاح، يشارك رجال الدين المسلمون، سواء الخطباء من على منابر المساجد، أو السياسيون منهم، سواء أولئك الذين في السلطة، أو في صفوف المعارضة الإسلامية، عبر كتاباتهم وأحاديثهم، بالإصلاح. وما انتقادهم المستمر لبعض الظواهر السلبية المجتمعية . من وجهة نظرهم . إلا أحد أشكال المطالبة بالإصلاح. فلماذا ينأى هؤلاء وهؤلاء بأنفسهم عن تجنيب موضوع الإصلاح الديني، سواء الخاص بالمؤسسة أو بالخطاب، عن هذه العملية.

في هذا الكتاب (الفضاء الديني .. نظرة إصلاحية)؛ يخطو مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان خطوة أخرى على طريق فتح باب النقاش حول قضايا الإصلاح الديني في فلسطين. هذه الطريق التي بدأها المركز بتاريخ ١١/١٢/٢٠٠١ عندما عقد مؤتمراً حول "فلسفة التعليم الديني العالي في فلسطين"؛ بالتعاون مع كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية. واستمر بالسير عليها من خلال إنجاز مشروع حول "مناهج التعليم الديني في الجامعات الفلسطينية من منظور حقوق الإنسان"؛ توجّه بإصدار كتاب بعنوان "حقوق الإنسان في مناهج التعليم الديني العالي في فلسطين"؛ وأعقبه بعدة كتب، وهي: "في التعليم الديني العالي وحقوق الإنسان"؛ "الخطب المنبرية وحقوق الإنسان"؛ "الفكر الديني وحقوق الإنسان".

وبين العمل على إنجاز وإصدار هذه الكتب نظم المركز، بالتعاون مع مديرية الأوقاف في مدينة نابلس، دورة تدريبية شارك فيها أئمة مساجد وواعظات حول "الفكر الديني وحقوق الإنسان"؛ كما ونظم دورة مشابهة بالتعاون

إصدارات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان



حرية الرأي والتعبير التجربة الفلسطينية

صدر هذا الكتاب عام ٢٠٠٣ في مئة واثنتين وخمسين صفحة من القطع الصغير. مع مرور عشر سنوات على توقيع اتفاق أوسلو، نشأ واقع جديد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي شهدت تقلبات حادة. كما شهدت سجالاتاً حادة بين السلطة الوطنية الفلسطينية، بأجهزتها الإدارية والأمنية، من جانب، وبين الإعلاميين الفلسطينيين ومنظمات المجتمع المدني، وبخاصة منظمات حقوق الإنسان، من جانب آخر، حول موضوع الحريات العامة. وكان لحرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي، نصيب وافر من هذا السجال. هذا الكتاب محاولة جادة للغوص في بحث هذا الموضوع، رغم دراية المركز التامة بالأوضاع التي آل إليها الشعب الفلسطيني، بشكل عام، والسلطة الوطنية الفلسطينية، بشكل خاص، منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول (سبتمبر). إلا إن إيمان المركز بضرورة الربط بين مرحلة التحرر الوطني ومرحلة البناء الديمقراطي، بما يعنيه مفهوم البناء الديمقراطي القائم على أسس الديمقراطية والتعددية السياسية، والفكرية، وصون الحريات العامة، ومراعاة متطلبات بناء المجتمع المدني، جعله يستمر في جهوده، ونشاطاته في الخوض في هذه المجالات. الكتاب يقع في أربعة فصول، تتناول على التوالي: الإعلام وحقوق الإنسان، حرية الرأي والتعبير... العقبات وآفاق المستقبل، نظرة على الحق في الرأي والتعبير في قطاع غزة، ومعوقات حرية التعبير عن الرأي في الجامعات الفلسطينية.

وخطابه وعلاقته بالدين، ويخرج من الحالة التوفيقية القسرية بين الدين والدنيا، وذلك من أجل الحفاظ على قدسية المقدس وتعاليمه، وإبقاء السياسة وشجونها وشؤونها في عالم الأرض والمصالح الحزبية والسلطوية، بما لها، وبما عليها.

لذا، وفي خطوة أخرى، وليست أخيرة، على تلك الطريق، يقدم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان هذا الكتاب الجديد الذي يتناول موضوع الفضاء الديني وقضايا الإصلاح. وفي هذا الكتاب ساهم أربعة من الباحثين الفلسطينيين في تقديم رؤيتهم حول واقع المؤسسة الدينية في فلسطين، ورؤاهم حول إصلاحها.

ويؤكد المركز أن دافعه في العمل على قضايا الإصلاح بشكل عام، والإصلاح الديني بشكل خاص، ينطلق من أرضية الحاجة الفلسطينية، أولاً، وثانياً، وعاشراً، وأخيراً، وليس من أي أرضية أخرى. لقد وعى المركز منذ حين من الزمن هذه الحاجة، وعمل على أجندتها بمعزل عن أي دعوة خارجية، انطلاقاً من رؤيته أن الواقع الفلسطيني يحتاج إلى مثل هذا الجهد التراكمي.

يحتوي هذا الكتاب على أربعة محاور، وتعقيب، تناول كل محور منها قضية الإصلاح الديني من زاوية محددة، يجمع بينها خيط واحد، هو خيط قضية الإصلاح المطروحة. وهذه المحاور هي:

- إصلاح المؤسسات الدينية، للباحث زهير الدبعي، وهو يشغل منصب مدير الأوقاف في محافظة نابلس.
- إصلاح العملية التعليمية لمساق التربية الإسلامية، للدكتور ماهر حامد الحولي وهو يشغل منصب رئيس مجلس الإفتاء الأعلى في الجامعة الإسلامية في قطاع غزة.
- المؤسسات والجمعيات الإسلامية النسائية في فلسطين: فكر نسوي جديد أم تقليد؟ للدكتورة هديل رزق. القزاق، وهي ناشطة نسوية وباحثة في قضايا حقوق الإنسان، وبخاصة قضايا التنمية والمرأة.
- دور الشباب في عملية الإصلاح، للباحث والصحفي عاطف سعد.
- وأما التعقيب فقلّم به الكاتب والباحث سمير محسن، عضو إدارة المركز.

آخر المشوار

في رحلتنا التي شارفت على الانتهاء ها نحن نرسي سفينتنا على رصيف الانتظار مجدداً، بعد ان وصلت الى محطاتها الاخيرة المقررة، على امل الانطلاق في مشوار آخر جديد. هذه الرحلة التي امتدت عاما كاملا طفنا من خلالها في فضاء الحقوق التعليمية في فلسطين، على مستوى التعليم العالي في الجامعات والمعاهد، كما في المدارس والتعليم العام بكافة مستوياته، ولا نزعم اننا استطعنا ان نصل الى تغطية ومعالجة كل الانتهاكات التي تطال الحقوق التعليمية، ولكننا نقول بثقة تامة اننا ومن خلال نشرة "تعليم حر" اوجدنا نافذة فرص حقيقية للطلبة، ولناصري الحقوق التعليمية في فلسطين، حيث اضحت النشرة منبرا اعلاميا يحظى بمكانة وسمعة طيبة، سواء في الاوساط الثقافية والمدنية والحقوقية والاعلامية، او في اوساط العاملين في ميدان التعليم، اوفي اوساط الطلبة الذين كان تفاعلهم مع النشرة ملموسا ومتصاعدا، وقد تجلى هذا الاهتمام في متابعة صدور اعداد النشرة شهريا وبانتظام، كما تجلى ايضا في تزويد هيئة التحرير بالمعطيات والوقائع الحيوية النابعة من المعاشية اليومية والمباشرة، وعضوا عن هذا وذاك فقد انتقل بعض الطلبة الذين استهدفتمهم برامج مركز رام الله التوعوية ومنها مشروع مناصرة الحقوق التعليمية نقلة نوعية، تمثل في المشاركة الكتابية في نشرة "تعليم حر"، سواء بطرح اراء ومواقف تخص العملية التعليمية واهمية دمقرطتها، او من خلال الدفاع عن قضايا مباشرة لطلبة زملاء لهم انتهكت حقوقهم التعليمية، وقد صارحنا عدد من الطلبة والعاملين الذين تم طرح قضاياهم، انهم كانوا يعتقدون انه من المتعذر ايجاد جهة تقبل او تتبنى الدفاع عن حقوقهم، ولا سيما عندما تكون هذه الحقوق قد تم انتهاكها من جهات فلسطينية، الامر الذي يعني ان رحلة الدفاع عن الحقوق التعليمية لا زال مشوارها طويلا ولا زال امامها الكثير لكي تفعله.

هيئة التحرير

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تأسس عام ١٩٩٨ من قبل مجموعة من الأكاديميين والباحثين والمحامين والناشطين في قضايا حقوق الإنسان. يسعى المركز إلى نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والمساواة من خلال الدراسات والأنشطة والأبحاث القانونية والاجتماعية المتعلقة بحقوق الإنسان ولا سيما الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ارتباطا بالقوانين والمواثيق والأعراف الدولية بالإضافة إلى رفع وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون في فلسطين. كما يهدف المركز إلى تبني مداخل علمية ومنهجية لتأصيل وترسيخ قيم حقوق الإنسان في المجتمع والثقافة الفلسطينية، وترسيخ الثقافة الإنسانية في المجتمع العربي وتبسيط الضوء من خلال البحث النشط - على انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين والدفاع عن مبادئ الحريات الأساسية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية في مناحي الحياة المختلفة..



R C H R S

إعلان

استمراراً لجهوده الرامية لتعزيز الحق في التعليم في فلسطين، يعلن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان عن استعداده لاستقبال شكاوى المواطنين الذين يتعرض حقهم بالتعليم للإنتهاك والمساعدة في حلها.

ص.ب. ٢٤٢٤، رام الله، فلسطين

هاتف ٠٢ ٢٩٦١١٨٠ - فاكس ٠٢ ٢٩٦١١٨١

E.mail: rchrs@rchrs.org

Website: www.rchrs.org



Free Education

Dedicated to advocating
educational rights in
Palestine Issued by
RAMALLAH CENTER for
Human Rights Studies